

# المقال التحالي

## ثلاث ملاحظات حول حملة مقاطعة إسرائيل

\* نمر سلطاني

يُعتبر تنامي حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها نظوراً ساراً يسعى للاستفادة من الطاقات والنشاط السياسي للناس العاديين من جميع أنحاء العالم والذين يشعرون بالغضب من المظام الذي تُرتكب في فلسطين وبالإحباط من السياسات التي ينتهجها صانعو القرار الرسمي في بلدانهم. ومع ذلك، إنّ على هذه الحركة الحذر من الوقع في الفخاخ الثلاثة: الدوغماتية؛ القوننة المفرطة؛ المبالغة الخطابية.

### الدوغماتية

يبدو أنَّ التاريخ الفلسطيني يتارجح بين التسليم غير النطقي بمعتقدين اثنين: العقيدة الجديدة الداعية إلى اللعنف، والعقيدة القديمة الداعية إلى العنف والكافح المسلح. ففي الماضي، كان عدد كبير من الفلسطينيين مسحورين بالسلاح، وكان من الصعب وقتذاك انتقاد الكفاح المسلح الذي كان يُعتقد أله السبيل الوحيد لتحرير فلسطين. ونظراً لفشلهم الواضح في تحقيق هدفه المعلن، أفسح المجال للكفاح غير المسلح ونبذ العنف. وأصبح الحديث عن الكفاح غير المسلح اليوم لغة العصر الحديثة مقارنة بالمرحلة السابقة، إذ إله يتقاشى مع وجهات النظر الغربية. وبينما يبدو الفلسطينيون في الصورة النمطية السائدة عرباً أو مسلمين عنيفين وعدوانيين وغير عقلانيين، وجب عليهم إعلان أنفسهم كشعب مسام، قبل أن يُسمح لهم بالدخول إلى عالم الخطاب الشعري وسماع وجهات نظرهم.

ويُفخر كلّ من السلطة الفلسطينية، وقيادة حملة مقاطعة إسرائيل، بسعدهم إلى انتهاء وسائل غير عنيفة؛ فالأولى تتمثل ذلك من خلال المفاوضات والجهود الدبلوماسية، وأما الأخيرة فتسعى إلى ذلك من خلال النضال الشعبي. إلا أنه لا ينبغي للأعنف أن يصبح الآن العقيدة الجديدة، وإذا يتساءل الغربيون "أين هو غاندي الفلسطيني؟"، فإنّهم يتوجهون حقيقة أنَّ الخطاب والممارسة الغربية قد برراً دائماً المقاومة العنيفة للاحتلال الأجنبي غير العادل.<sup>1</sup> وبالتالي، إله من قبل النفاق أن يقوم الغربيون بنبذ وسائل الكفاح العنيفة في الحالة الفلسطينية.

<sup>1</sup> Karma Nabulsi, *Traditions of War: Occupation, Resistance, and the Law* (Oxford, 1999).

ومع ذلك، يشعر الكثيرون بأنّهم مضطرون للبحث عن "غاندي" فلسطيني للبرهنة على وجود الكفاح الفلسطيني السلمي. ولكن هذا البحث الذي قد يكون مجدياً في تحدي القوالب النمطية، يقع في الفخ القبيح بإسناده شرعية المطالب الفلسطينية على اختيار الوسائل. وعلاوة على ذلك، إنَّ الإنسان يُضفي بشكل ضمني المصداقية على الصورة النمطية حين ينأى بنفسه عنها. ولذلك، بدلاً من النظر إلى الصورة النمطية على أنها تحريف لواقع المظلومين، تصبح المعيار الذي يقيس المظلوم نفسه به من خلال إنكاره له. يُطلب من المظلوم أن يشكل مقاومته في قالب محدد ومقبول، ولكن بعض النظر عن عدد المرات التي يعلن بها المظلوم أنه "سلميٌّ وغير عنيف"، عليه أن يثبت مراراً وتكراراً نظافة بيده. مما يؤدي إلى لعبة لامتناهية. وسوف يظل الاشتباه كاماً دائماً في أن المظلوم سيرتد إلى "طبيعته العنيفة".

من نافل القول إنَّ الغاية لا تبرر الوسيلة دوماً، ولذا ينبغي أن تختار الوسائل بحذر وبعناية بالغة. ولكن يجب توخي الحذر لا في ما يتعلق بالوسائل العنيفة فحسب، وإنما كذلك في اختيار الوسائل غير العنيفة. ومع ذلك، ثمة جانب آخر لهذه العملة، حيث إنَّه لا يستوجب بالضرورة تطابق شرعية النضال وعدالة المطالب مع طبيعة الوسيلة. والحقيقة هي أنَّ التكتيكات العنيفة وغير العنيفة تعاملت دائمًا كشكلاً من أشكال المقلومة، وأنَّه من المرجح أن تظل كذلك في المستقبل. ولذلك، بغية اختيار وسائل غير عنيفة، ليس من الضرورة أن تكون من دعاة اللا عنف المبدئيين. إنَّ اختيار الوسائل يعتمد على الظروف التاريخية والسياسية، ولا ينبغي أن تصبح الوسائل هي الغاية بحد ذاتها. ولا ينبغي أن يجري توظيف الوسائل لذاتها (أي العنف من أجل العنف أو اللا عنف من أجل اللا عنف)، بل ينبغي أن توظف في سبيل تحقيق أهداف سياسية نبيلة. كذلك يجب نقد وتقدير قدرة التجليات العنيفة للوسائل السلمية أو غير السلمية على تحقيق هذه الأهداف باستمرار.

### الفونـة المفرطة

تستخدم حركة المقاطعة لغة حقوق الإنسان والقانون الدولي. إذ إنَّها حركة. إذ إنَّها حركة. تهدف إلى الضغط على إسرائيل للالتزام بالقانون الدولي. وبذلك، تخاطر هذه الحركة بالوقوع في فخ الالتزام بالفونـة المفرطة التي حذر منها الحقوقيون النقيـون. لهذه المخاطرة وجهان: أولهما هو الخلط بين القانون والعدالة. حيث إنَّه ليس ثمة أيَّ صلة وثيقة بين القانون والعدالة، وقد لا تكون الفجوة بينهما واضحة لأولئك الذين يساوون بين تحقيق العدالة وتطبيق القانون. والثاني هو الاعتقاد بأنَّ تطبيق القانون الدولي يمكن أن يُفضي إلى نتائج بديهية وملموسة. إذ يفترض، بموجب هذا الاعتقاد، أنَّ تطبيق القانون هو مجرد عملية ميكانيكية. لكن تطبيق القانون ينطوي على تفسيرات معيارية غير مستقلة حتماً عن علاقات القوة والتفاهمات المهيمنة. وبالإضافة إلى ذلك، القانون (سواء أكان قانوناً محلياً أم دولياً) ليس كيـاً متجانساً، ولا نظاماً يخلو من التغيرات. على النقيـ من ذلك، يتضمن القانون ثغرات، كما أنه متغلـ بالغموض والتناقضات. على سبيل المثال، تطالب حركة المقاطعة بالمساواة التامة للمواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل. إنَّ

معنى المساواة ومتطلباتها، على أيّ حال، هي أبعد ما تكون عن الموضوع. ويمكن تحقيق مطالب المقاطعة وبكل بساطة من خلال المأسسة لنظام مساواة شكلي لا يُغير مظالم الماضي اهتماماً. والأهم من ذلك أنَّ استعمال اللغة القانونية يفترض التصنيفات والفئات التي ينص عليها القانون الدولي (على سبيل المثال: "اللاجئون"؛ "الموطنون"؛ "السكان الواقعون تحت الاحتلال")، دون مساءلة هذه المصطلحات نقدياً.

قد يكون للفرنقة المفرطة انعكasan سلبيان: الأول أنها لا تجعلنا نميز بوضوح الطريق التي أصبح القانون الدولي نفسه بموجتها جزءاً من المشكلة، وذلك من خلال تقسيم الواقع وتجزئه قضيّة فلسطين، من ناحية، وعجزه عن مواجهة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان نظراً لاعتماده على بنية القوّة الدوليّة، من ناحية أخرى. والثاني أنه يضفي هالة قانونية على المسألة السياسيّة، وبالتالي، فقد يعيينا عن رؤية الحلول السياسيّة الممكنة. وتسلط القضيّة المذكورة أعلاه الضوء على التوتر الحاصل ما بين فكرة تأييد حل الدولة الواحدة (التي يؤيدها بعض أنصار وناشطي حركة مقاطعة إسرائيل)، بينما يستخدم لنرسيج هذه الفكرة في الوقت نفسه. اللغة التي ترفض فكرة حل الدولة الواحدة (حيث يستند القانون الدولي إلى نموذج ويستفاليا الذي يعتبر الدولة القوميّة بمثابة حجر الزاوية في النظام العالمي، وكذلك إلى منطق التقسيم السائد في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، بما في ذلك تقسيم فلسطين)<sup>2</sup>.

بطبيعة الحال، لا أقصد بهذا القول أنه ينبغي رفض لغة حقوق الإنسان العالمية والقانون الدولي، ولا أقصد القول إنّهما يفتقران إلى القيمة الإيجابية. لا أود إلا أن أحذر من أنه يمكن أن يستتبع هذا الخطاب المحدود عواقب غير مقصودة وأن تنتج عنه. إذ على المرء أن يدرك العواقب الضارة لهذا الخطاب.

### المبالغة الخطابية

يؤدي التلويع باستخدام المقاطعة في كلّ جانب من جوانب الصراع السياسي إلى تضييق نطاق الوسائل والمفردات السياسيّة. فلا ينبغي أن يعالج كلّ خطاب أو مبادرة سلبيّة من خلال منظور المقاطعة. ومن المؤكّد أنَّ هذه المبادرات طالما استوجبّت النقد، من الممكن أن تنتهي (بل ينبغي ذلك). ومع ذلك، إنّ خطاب المقاطعة غير قابل للتطبيق عندما لا يكون موضوع الانتقاد ناشطاً ترعاه الدولة أو مؤسسة إسرائيلية أو أجنبية متورّطة في تعزيز وإدامة الاحتلال عسكرياً أو اقتصادياً أو أكاديمياً. وبينما أن تستند حملة المقاطعة على أدلة موثوقة بها على ذور المؤسسات المستهدفة في الحفاظ على ممارسات نظام الفصل العنصري.

<sup>2</sup> Nathaniel Berman, "But the Alternative is Despair:" European Nationalism and the Modernist Renewal of International Law, 106 Harvard Law Review 1792 (1993).

بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي اعتبار المقاطعة مجرد تنفيس عن غصب أخلاقيًّا أعمى وغير موجَّه. ولا ينبغي أن يكون هدفها الأساسي الوعظ الأخلاقي أو الانتقام أو العقاب، بل ينبغي تطبيقها كأداة سياسية لتحقيق أغراض سياسية من خلال التعبئة السياسية للناشطين وعامة المواطنين وجمهور المستهلكين. لذا، ينبغي أن تؤخذ النجاعة بعين الاعتبار. ولكي تكون المقاطعة ناجحة، لا ينبغي أن تُحصر في تكتيكات عشوائية غير محسوبة. فإذا كان أحدهم يصرخ على الدوام: "الذئب، الذئب!"، فإنه سيخاطر بفقدان مصداقته ورصيده السياسي.

وقد تؤدي المبالغة في استخدام ورقة المقاطعة أو التلويع باستخدامها إلى إضعاف الثقة بها، حتى عندما تكون موجهة نحو أهداف نبيلة. فعلى سبيل المثال، انتقد أحد الناشطين في حملة المقاطعة مجلة أجنبية لمطالبتها صحفيتين (وهما يهودية إسرائيلية وإيرانية) أن تكتبا عن الإسرائييليين والفلسطينيين، وادعى أنه ينبغي مقاطعة هذه المبادرة لأنها تشوه الواقع من خلال تقييم علاقة القوة بين من يحتل ومن يقع تحت الاحتلال على أنها علاقة متماثلة.<sup>3</sup> رغم أن هذا النقد له ما يبرره، فإن الفرز إلى استخدام المقاطعة غير مقنع. لتأمل - على سبيل المثال - صحيفة "نيويورك تايمز" الموالية لإسرائيل بصورة صارخة. إن انحيازها إلى إسرائيل لا يستتبع بالضرورة وجوب مقاطعتها من قبل كاتب يطلب منه تمثيل موقف مؤيد للفلسطينيين. ولنأخذ مثلاً آخر هو مسألة اختيار مجلة علمية أكademie في الولايات المتحدة لنشر مقال. ربما تكون هذه المجلة قد نشرت مقالات مؤيدة لإسرائيل أكثر من تلك المؤيدة للفلسطينيين، أو إنها فتحت المجال للكتاب لتمثيل وجهات نظرهم. هذه الحقائق لا تُعتبر حجة حاسمة لمقاطعة المجلة. وعلاوة على ذلك، حتى إن كان نشر مثل هذه المواد يمكن صحيفة "نيويورك تايمز" وصحفاً أخرى من تقديم صورة حول كونها مفتوحة لجميع الآراء، فإن هذا كذلك ليس مبرراً بالضرورة للمقاطعة. من هنا ينبغي على المرء أن يكون حذراً ويتجنب المبالغة الخطابية عندما تتعلق القضية بالمقاطعة.

وفي الختام، إذا نجحت حركة المقاطعة في تجنب الشراك الآفة الذكر، وبقيت تخضع نفسها للنقد الذاتي أثناء تطورها، فإنها ستكون أكثر عرضة للنجاح وتجنيد أنصار جدد من جميع أنحاء العالم. والأهم من ذلك أنها ستكون في موضع أفضل للوصول إلى هدفها بإنهاء المظالم التي تُرتكب في فلسطين.

\* نمر سلطاني، محَرِّر ضيف للعدد ، وهو مرشح للحصول على شهادة الدكتوراه من كلية الحقوق، في جامعة هارفارد.

<sup>3</sup> Haider Eid, Words without Borders “dialogue” violates Palestinian boycott call, *The Electronic Intifada*, 9 August 2010.